

**The Maghreb**

and Current Regional Transformations  
Doha, 16<sup>th</sup> – 17<sup>th</sup> February 2013

**المغرب العربي**

والتحولات الإقليمية الراهنة  
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"،  
بالدوحة - 17 و18 فبراير/شباط 2013

# التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي

**د. عبد الحليم بن مشري**

أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة في الجزائر

## مقدمة

يعتبر التنافس سمة لازمة لحياة البشر على مرّ العصور، فمن التنافس على الطرائد إلى التنافس على المراعي ثم الأرض الزراعية، إلى التنافس على موارد المواد الأولية في الثورة الصناعية، وبظهور الحضارة الغربية المادية، الذي تزامن مع بروز فكرة الدولة، ازداد التنافس على مناطق النفوذ الحيوي، التي قسّمت العالم خصوصا الجنوبي منه إلى مستعمرات، وما كاد ينتهي هذا التنافس الاستعماري، حتى بزغ للوجود تنافس إيديولوجي تزعمه كل من الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نوع جديد من الاستعمار لكن هاته المرة للأيديولوجيات والمعتقدات، والغرض واحد هو بسط النفوذ دائما على أكبر قدر من موارد الدول الضعيفة.

وما إن سقط المعسكر الشرقي في نهاية القرن الماضي، حتى تحول التنافس بين الدول الحليفة نفسها في المعسكر الغربي وغيرها، غير أن التنافس في هذه المرة في المجال الاقتصادي، ذلك أن الرأسمالية التي هي أيضا تجسيد للبقاء للأقوى، لا تؤمن بالصدق والعدو في ميزان التنافس على المصالح، وتحولت مناطق النفوذ العسكري والإيديولوجي إلى مناطق نفوذ اقتصادي، وتحولت تسمية الاستعمار إلى الإعمار والشراكة، التي تكون فيها الكفة دائما مرجحة للدولة الأقوى اقتصاديا وتكنولوجيا.

غير أن الملاحظ على هذا التنافس عموما هو رجحان الكفة الأمريكية على باقي القوى، حيث راحت أمريكا تعولم العالم و"تأمركه" حسب احتياجاتها وبما يحقق مصلحتها، وباتت كل مناطق النفوذ التقليدية لحلفائها مصدرا لأطماعها، وبذلك برز للسطح التنافس على المنطقة المغاربية، التي عرفت العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الثقافية، التي جعلت منها دولا تابعة منذ استقلالها، وزاد الاهتمام بهذه المنطقة بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2011، في إطار الحرب على الإرهاب ومكافحة القاعدة المنتشرة في بلاد المغرب العربي.

إلا أن التقلبات الأخيرة في المعادلة السياسية في المنطقة، بعد سقوط نظام بن علي والقذافي، في إطار ما يسمى بالربيع العربي، قد اختلطت الكثير من الأوراق في الحسابات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو ما دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع، الذي نتقصى فيه حقيقة التنافس الدولي في المنطقة المغاربية، بعد الحركات الثورة والإصلاحية الكبيرة في هاته المنطقة، وذلك من خلال التطرق لأسباب التنافس الدولي على المنطقة، ثم التعرّيج على القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد، لنصل في الأخير إلى المجالات المتنافسة عليها في الدول المغاربية.

## المحور الأول: أسباب التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي

قبل التطرق للتنافس الدولي على المنطقة المغاربية، لابد من التطرق إلى أسباب الجذب والدفع لهذا التنافس، ونتطرق إلى الأسباب العامة للتنافس الدولي، وهي عوامل دفع متعلقة بالقوى الغربية والوضع العالمي بعد الحرب الباردة، ثم ننقل إلى أسباب جذب هذا التنافس، والمتعلقة أساسا بالمنطقة المغربية، والتي تدور بين موقعها الاستراتيجي، وغناها الطبيعي، بالإضافة إلى ضعفها الاقتصادي، وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيما يلي:

### أولا: الأسباب العامة للتنافس الدولي

إن انهيار الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وزوال الحرب الباردة، أديا إلى اختلال التوازن الاستراتيجي لمصالح الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وهو ما عجل بظهور مجموعة من المنطلقات الجديدة لفكرة التنافس الدولي بعيدا عن الصراع الأيديولوجي والعسكري، ولعل أهم مميزات هاته المنطلقات الجديدة ما يلي:

- تراجع عامل الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي بزعماء الاتحاد السوفياتي والغربي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الصراع الدولي.
- تنامي العاملين الاقتصادي والتكنولوجي كمحددتين بارزتين في تحديد نمط العلاقات الدولية، مما فصح المجال للتنافس بين القوى الكبرى التقليدية والمتوسطة على الأسواق ومناطق النفوذ الاقتصادي من جهة، والسعي للتحكم في التكنولوجيا وتطويرها من جهة أخرى، وهو ما أثر بشكل كبير في العلاقات الدولية، وإضفاء مضامين جديدة على

- مفهوم "القوة" و"القوى"، مما أدى إلى ظهور أطراف جديدة فاعلة في العلاقات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والصين واليابان، وبعض القوى الآسيوية الصاعدة، وكل هذه القوى الجديدة جاءت مزاحمة للولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي، إن على مستوى الأسواق العالمية أو حتى الأسواق الأمريكية الداخلية.
- إن تلاشي المبررات الإيديولوجية للتحالفات الاستراتيجية، الذي ميّز الحرب الباردة، أدى إلى بداية التصادم بين المصالح الغربية، لاسيما في المجال الاقتصادي، وتحديدًا في مجال البحث عن الأسواق التجارية ومناطق جديدة للاستثمار، وهو ما نلمسه اليوم بشكل واضح في التنافس الاقتصادي الأمريكي، الأوروبي، الصيني (1).
- دائمًا وفي إطار المجال الاقتصادي، نلاحظ تعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات، التي بلغت حد إدارة العلاقات الدولية، حيث وصل دور هذه الشركات إلى حد معارضة المواقف السياسية لدولها إذا تعارضت مع مصالحها، وهذا ما زاد من تعقيد الفلسفة الاقتصادية الجديدة، أين تتداخل مصالح الدولة مع شركاتها، أو على الأقل تلك الشركات التي تحمل جنسيتها، وتتنافسها على الأسواق العالمية، فنجد عند تحليل هاته العلاقة بين الدول والشركات، أن هناك فرعين يتفرع إليهما السلوك المنتهج في هذا المجال؛ الأول متعلق بالسلوك الدبلوماسية الرسمي للدولة، والآخر متعلق بسلوك الشركات والمجتمعات الاقتصادية في الجانب الاقتصادي، الأمر الذي ينسحب كذلك على المنظمات غير الحكومية في قضايا المجتمع المدني وحقوق الإنسان.
- ظهور نظام دولي جديد، بداية القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي سعت منذ إدارة جورج بوش الأب (1991) إلى تكريس هيمنة اقتصادية، استراتيجية، هوياتية وثقافية على العالم، ثم ظهور تابع للأحادية القطبية من خلال نظام فرعي متعدد الأقطاب، مع إعادة ترتيب عناصر القوة عند تحديد إمكانيات الدول.
- أدت نهاية الحرب الباردة كذلك إلى تراجع العامل العسكري كمحدد أساسي لقوة الدول، في مقابل بروز العامل الاقتصادي، وتنامي نماذج الاندماج الإقليمي، وهو ما أدى إلى ظهور مضامين استراتيجية جديدة لمفاهيم "الأمن العالمي"، "الخطر"، "التهديد"، في ظل خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك نتيجة لتراجع حدة الصراع الشامل بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، لحساب أخطار إقليمية جديدة لنزاعات ذات أبعاد عرقية، إثنية، قومية، سياسية وحدودية، تتمركز أساسًا في الجنوب، وقد تأخذ الصراع مع جماعات أو شبكات دولية لا ترتبط بالضرورة بالدول والحكومات.
- تغيير مفاهيم الردع النووي، حيث كان الردع النووي الشامل محصورًا بين قوتين في زمن الحرب الباردة، تملكان أدوات وقنوات اتصال دائمة وفعالة، ليظهر مفهوم جديد للخطر الاستراتيجي لدول الجنوب على الأمن والسلام العالمي من زاوية نظر العالم الغربي عموماً والأمريكي تحديداً، حيث أن انتشار أسلحة الدمار الشامل والجزئي بين دويلات الاتحاد السوفياتي سابقاً، ودول أخرى صاعدة قد يؤدي إلى لاعقلانية استعمال هاته الأسلحة، وهو ما يميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أين نجد أن عنصر المفاجأة وارد في استعمال هاته الأسلحة أو امتلاكها من طرف دول أخرى، وما زاد من مخاوف الغرب خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هو احتمال امتلاك هاته الأسلحة (خصوصاً النووية) من طرف مجموعات راديكالية إرهابية.
- غير أننا نشير إلى أن الوفاق الاستراتيجي ما زال مكرساً في مجالات متعددة وواسعة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً مع الحليف التقليدي أوروبا، حيث لا تمنع الولايات المتحدة في توزيع الأدوار الاستراتيجية إقليمية، وهو ما نلمسه في ضمان الأمن الاستراتيجي، كما هو محدد في استراتيجية منظمة الحلف الأطلسي (NATO) وعلاقته الوطيدة بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE).
- نشير أخيراً إلى تطور المفهوم الاستراتيجي الشامل، ليعتدّى الاعتبارات العسكرية، ويشمل مفاهيم أمنية جديدة تتعلق بالأمن البيئي والاقتصادي، والإنساني، وخطر تدفق الهجرة خصوصاً غير الشرعية منها (2).

## ثانياً: البعد الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

تقع منطقة المغرب العربي في شمال القارة الإفريقية، وتتكون من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، وتتربع على مساحة إجمالية قدرها 6048141 كلم<sup>2</sup> (باحتمساب مساحة الصحراء الغربية)، وتكتسي هذه البلدان مميزات طبيعية متجانسة، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، وهو الفاصل الطبيعي بينها وبين الجنوب الأوروبي، أما جنوباً فهي مجاورة لدول الساحل الإفريقي، وتطل على المحيط الأطلسي من جهة الغرب، وتحدها مصر من جهة الشرق، فهي بوابة على الشرق الأوسط ودول الخليج.

بالنظر إلى هذا الموقع نجد أن المغرب العربي يحتل موقعا جغرافيا متميزا، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيوي-استراتيجية مترابطة، بداية بالبعد المتوسطي وامتداده إلى أوروبا شمالا، فالبعد الإفريقي من ناحية الجنوب، ثم البعد الشرق

أوسطي وامتداده إلى الخليج من جهة الشرق، وأخيرا البعد الأطلسي من ناحية الغرب، مما يجعل المنطقة المغاربية منطقة تماس بين ثلاث قارات هي: إفريقيا، أوروبا، آسيا.

كما أن المغرب العربي مطل من ناحية الشمال على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي قدره أربعة آلاف كلم، وهو ما يجعل من هذا التماس البحري نقطة مراقبة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سيرت شرقا، فالمغرب هو حارس الممر الأطلسي نحو البحر الأبيض المتوسط، وتتحكم السواحل الجزائرية (1200 كلم) في كل الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية، الذي تسهر تونس على أداء دور المراقب لحركته الملاحية، كما تغطي ليبيا مجال النظر الاستراتيجي على طول قدره 1900 كلم من الشريط الساحلي الشرقي بالمغرب العربي(3).

وللبحر الأبيض المتوسط مكانة هامة، بالنظر إلى توسطه القارات الثلاث، فله بعد استراتيجي اقتصادي هام، يعني خصوصا الدول الأوروبية والأمريكية المستوردة للنفط، حيث أن 65% من الواردات الأوروبية من النفط والغاز تعبر عبر البحر الأبيض، الذي تعبر من خلاله كذلك 15% من المشتريات الأمريكية الطاقوية سواء من آسيا أو من شمال إفريقيا.

يضاف إلى ذلك أن إطلالة كل من المملكة المغربية وموريتانيا على المحيط الأطلسي بشريط ساحلي كبير يفوق طوله 2000 كلم، يؤمن من الناحية الاستراتيجية منفذا بحريا غير البحر الأبيض المتوسط، سواء باتجاه أوروبا أو أمريكا.

هذا بالنسبة للبعد البحري المغربي، الذي يضاف إليه العمق الاستراتيجي الإفريقي للمنطقة، إذ تعتبر الدول المغاربية باستثناء تونس والمغرب، البوابة الرئيسية نحو الجنوب باتجاه الصحراء الإفريقية، حيث يزيد امتداد الصحاري في المنطقة عن 4000 كلم انطلاقا من غرب موريتانيا إلى أقصى الشرق الليبي(4).

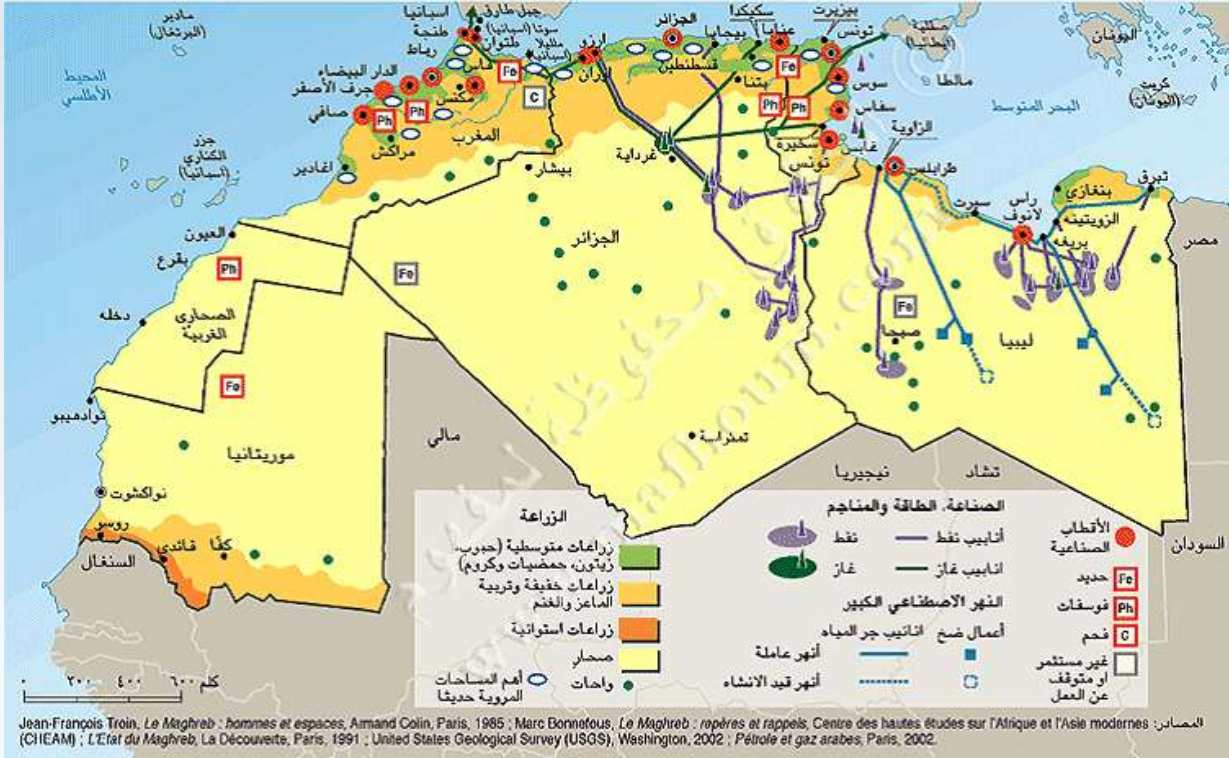
كما أن المنطقة المغاربية بتعدادها السكاني المتزايد (الذي يبيته الجدول الموالي)، تعد سوقا تجاريا واستهلاكيا مهما، ويتوقع أن يصل عدد السكان إلى 120 مليون نسمة في حدود سنة 2025.

**جدول: تطور عدد السكان في المغرب العربي من سنة 1960 إلى 2011 (الوحدة مليون نسمة)(5)**

الدولة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا	المجموع
سنة 1960	1,3	4,2	10,8	11,6	1,0	28,9
سنة 1991	4,5	8,0	26,0	26,0	2,0	66,8
سنة 2011	6,6	10,6	35	32	3,3	87,5

إضافة إلى ما تقدم نشير إلى أنه بالنظر للضعف الاقتصادي لهاته الدول، وكذا تنوع مناخها وغناها الطبيعي بالكثير من الثروات الباطنية، يجعل منها منطقة استثمارية مشجعة لكل الأطماع الغربية، حيث توجد مناجم حديد كبرى في كل من موريتانيا ومنطقة غار جبيلات بالجزائر، وكذلك مناجم الفوسفات في المغرب وتونس، وبكمية أقل في الجزائر، حيث يحتل المغرب العربي الصدارة العالمية بين منتجي الفوسفات، يضاف إلى ذلك أن الشريط الساحلي غير مستغل في مجال الصيد البحري(6).

وتشكل كل من الجزائر وليبيا مصدرين مهمين للطاقة في المنطقة، إذ أن الاستثمار في هذا المجال سوف ينصب على 05 مليارات طن من النفط كاككتشافات مؤكدة، وكذا 5000 مليار متر مكعب من الغاز(7).



## المحور الثاني: القوى المتنافسة في النظام الدولي الراهن

لم تعد القوة العسكرية هي المحدد الوحيد للقوة والقوى المتنافسة في العالم، إذ أن القوة الاقتصادية أصبحت اليوم تلعب دوراً جديماً في تحديد الدول الفاعلة على المستوى الدولي، وهذا ما سوف نحاول استعراضه من خلال التطرق إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الموحدة، والصين، واليابان كقوى متنافسة على الساحة الدولية.

### أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر فاعل في النظام الدولي الجديد

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبح العالم تحت مظلة واحدة هي تلك الأمريكية، وساد الاعتقاد أن النظام الدولي الجديد ينتج نحو أحادية قطبية بزعامة قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الفرضية تجد سنداً في أن أمريكا تعتبر القوة الوحيدة التي تستحوذ على كل عناصر ومقومات القوة في شتى مجالات الحياة؛ العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية، الدبلوماسية والحضارية، حيث إن الاقتصاد الأمريكي رغم أحداث برجي التجارة العالمية لم يتزعزع، إذ لا يزال يشكل ضعف الاقتصاد الياباني ثاني منافس عالمي، بل إن اقتصاد ولاية كاليفورنيا وحدها يحتل المرتبة الخامسة عالمياً، أي وراء الاقتصاد البريطاني ومتقدماً على فرنسا، كما أن الإنفاق الأمريكي في مجال البحوث الاستراتيجية وبحوث التنمية في أواخر التسعينات يعادل تقريباً إنفاق الدول السبع الأخرى الأكثر تصنيعاً في العالم (8).

غير أن هناك من يرى أن البيت الأمريكي رغم قوّته، هو بيت معتل إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ تشير الأرقام إلى عجز في الميزانية يفوق 350 مليار دولار، وبلغت الديون الخارجية 35 بليون دولار، وارتفعت ديون مداخل الأفراد بـ 12%، في حين لم يرتفع دخل الفرد الأمريكي إلا 7%، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 6.6%، وانخفضت معدلات البيع في الأسواق والعقارات انخفاضاً كبيراً، يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الجريمة، وتراجع ملحوظ في المجال التعليمي والبحث العلمي، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فإن الأزمة الاقتصادية العالمية تعتبر من أكبر الانهيارات الاقتصادية في تاريخ الاقتصاد الغربي، والنتيجة عن إفلاس أكبر البنوك الأمريكية بداية من إفلاس بنك ليمان بروذرز Leamann Brothers الاستثماري في 15 سبتمبر/ أيلول 2008.

وفي المجال العسكري ظهرت تحديات خارجية مثل امتلاك دول عديدة للسلاح النووي كالصين، والهند، وكوريا الشمالية، وباكستان. كما أن هناك عددا معتبرا من الدول التي تمتلك أسلحة عابرة للقارات، وهناك احتمال وارد بامتلاك دول جديدة للسلاح النووي، إذا ما قامت الجمهوريات السوفياتية المستقلة ببيع هذا الموروث بسبب الحاجة الاقتصادية، وعلى المستوى التكنولوجي هناك قوى تملك تكنولوجيا ضخمة يمكن أن توظف في أغراض سلمية أو عسكرية حربية، لاسيما اليابان وألمانيا. إضافة إلى ما سبق، نشير إلى أن هناك ركودا متواصلا للاقتصاد الأمريكي، حيث نلمس انخفاض في الحصة الأمريكية في الناتج الإجمالي العالمي، ويزان هذا الأمر مع ولوج الاتحاد الأوروبي طورا جديدا من التوحيد والاندماج والتوسع، مما يجعله قوة اقتصادية لا يستهان بها. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في تبعية لليابان وألمانيا في المجال التكنولوجي. وبالإضافة إلى الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص، نلاحظ أيضا تراجع القدرة التنافسية الأمريكية في مجال التجارة والتصدير في مقابل تفوق ياباني - ألماني هائل في اكتساح الأسواق العالمية(9).

على ضوء كل المعطيات السابقة، ظهر اتجاه آخر، يرفض الهيمنة الأمريكية وفكرة الأحادية القطبية، ويؤكد أن النظام الدولي يتجه نحو تعددية الأقطاب، يركز أساسا على العامل الاقتصادي، تلعب فيها دولا غير أمريكا أدورا جد مهمة في ساحة التنافس الدولي، وهو ما سوف نبينه في النقطة الموالية.

## ثانيا: الاتحاد الأوروبي بين الأحادية والتعددية القطبية

الاتحاد الأوروبي هو اسم لمنظمة تجمع عددا متزايدا من الدول الأوروبية، التي بدأت نواتها بأوروبا الغربية، أثرت هاته الدول أن تتعاون فيما بينها في مجالات متعددة، حيث تطورت من السوق المشتركة إلى السياسة الخارجية، ومن الاعتراف المتبادل بالشهادات المدرسية إلى تبادل السجلات الإجرامية، ويتخذ هذا الاتحاد أشكالا متنوعة من التعاون الرسمي في المجال الاقتصادي، وهو النواة الأولى لهذا الاتحاد إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وكذا التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية، وقد مرّ هذا الاتحاد بمجموعة من المراحل في تشكيله، بداية من معاهدة روما لسنة 1958، إلى القانون الأوروبي الموحد سنة 1987، غير أن معاهدة ماستريخت في نوفمبر 1993، هي المعاهدة المنشأة للاتحاد بوصفه منظمة موحدة، وتمثل هذه المعاهدة تهيئة للتكامل في جوانب متعددة، منها توحيد العملة، وتوحيد السياسات الاجتماعية لظروف العمل التي تحققت فعلا على أرض الواقع، وقد نجحت حركة التكامل الأوروبية على الأقل من الناحية الاقتصادية، إذ يقدر الخبراء أن التجارة البينية بين دول المجموعة، بلغت ضعف ما ستكون عليه بدون هذا التكامل(10).

وجدير بالذكر أن تعزيز قوة الاتحاد الأوروبي يتم من خلال توثيق العلاقات بين الدول المشكلة للاتحاد، لاسيما بين فرنسا وألمانيا من جهة، وكذا توسيع الاتحاد نحو أوروبا الشرقية من جهة ثانية، ومن جهة أخرى ضرورة إعادة النظر في العلاقات مع مختلف القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد، خاصة مع الصين واليابان(7)، ذلك أن علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية تتسم بالازدواجية، فهي من جهة تلعب دور المنافس لها، من خلال لعب دور المقرر وليس التابع بل فوق ذلك أوربة العالم، وتبين الطروحات اليوم فعليا أن الاتحاد الأوروبي يشكل قوة معيارية معتبرة، وذلك من خلال اعتماده على بناء علاقاته بعد الحرب الباردة مع بقية دول العالم على الأسس والمبادئ المعيارية؛ السلام، الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة القانون، المساواة، التضامن الاجتماعي، التنمية المستدامة، الحكم الرشيد، وهذا حسب ما نلمسه في الإجماع الأوروبي بهذا الخصوص، وهو ما تعبر عنه معاهدة ليشبوننة لسنة 2007 صراحة(11).

غير أنه من الناحية الواقعية نجد أوروبا تؤيد أمركة النظام الدولي الجديد، وتلعب دور المتعاون والشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بالنظر إلى محدودية عملها في مجال السياسة الدولية، بالمقارنة مع أمريكا طبعا، حتى وإن تمكنت أوروبا من أن تشكل لنفسها قطبا فعالا على المستوى الاقتصادي، ويرجع هذا الضعف من الناحية السياسية إلى عدم مقدرة الاتحاد على حل بعض الأزمات في القارة الأوروبية (الأزمة اليوغسلافية، الأزمة اليونانية - التركية بشأن قبرص)، وكذا حل بعض الخلافات السياسية بين دول الاتحاد نفسه، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من العديد من المناورات الفرنسية للخروج من تحت المظلة الأمريكية، التي تمتد جذورها إلى الفترة الديغولية، ومحاولة إيجاد مكان خارج دائرة صراع القطبين سابقا والأحادية القطبية حاليا(12)، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي عمليا لا تزال خاضعة للطروحات الأمريكية، وهذا ما تم تأكيده من خلال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في فض النزاع في قبرص بعد توقيع اتفاقية دايبتون للسلام، والتدخل العسكري لحل الأزمة اليوغسلافية، وكذا تبعية أوروبا للامشروطة سواء في حرب الخليج الأولى والثانية، حيث كانت الولايات المتحدة بمثابة المقرر، فضلا عن أن أوروبا كاتحاد لا تزال تفتقر إلى تنظيم سياسي وقدرة عسكرية

يؤهلنا للوصول إلى مكانة قطبية في العالم، وهذه بعض المؤشرات فقط على رجحان علاقات التعاون على علاقات التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (13).

غير أنه من الناحية الاقتصادية، وبحكم أن الدول الأوروبية هي دول ذات انتشار استعماري واسع في السابق، فقد استعملت علاقاتها مع أنظمة مستعمراتها القديمة، وتستغلها اليوم كمناطق نفوذ اقتصادي بالدرجة الأولى، حيث لا تزال ترتبط بها بعلاقات تبادل تجاري، وتمتلك حقوق بحث واستغلال في العديد من الأنشطة الاستخراجية في هذه البلدان، التي تعتبرها كذلك أسواق لترويج سلعها، وهذا ما يجعل من الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية معتبرة.

### ثالثا: الصين من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية

تعتبر الصين إحدى أكبر الدول مساحة وتعدادا سكانيا، وإلى وقت قريب كان ينظر إليها كقوة عسكرية لا غير، إلا أن مسار التحول الصيني في التنمية، بداية من الإصلاحات الشاملة التي أطلقتها الحكومة الصينية منذ سنة 1978، التي بدأت بحملة ضد "الثلوث الروحي" لمواجهة تأثيرات الثقافة الغربية، وفسح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وزيادة اللامركزية، والتخلي عن فكرة الثورة الثقافية التي دمرت البلاد اقتصاديا، واستبدال التطرف الإيديولوجي بالخط البراغماتي المتمحور حول التطور الاقتصادي، وبدأ النمو في هذا المجال من خلال ما عرف بسياسة الباب المفتوح، حيث تنامت العلاقات التجارية الصينية مع كل من أستراليا، ثم كندا وألمانيا واليابان، وما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن رفعت مقاطعتها الاقتصادية للصين، بالنظر إلى حجم سوقها الاقتصادي، وظل اهتمامها يتزايد إلى غاية اعتبارها دولة أولى بالرعاية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

وقد بدأت نتائج سياسة الانفتاح تثمر ابتداء من ثمانينيات القرن الماضي أين أعلن البنك الدولي أن الصين حققت معدلات نمو قياسية على المستوى المحلي بنسبة 9,7%، ومعدل نمو الانتاج الصناعي بنسبة 12,6%، ووصلت الصين إلى تحقيق فائض تجاري وصل إلى مستوى قياسي سنة 2006 قدر بـ 150 مليار دولار، مقابل 109,8 مليار دولار في سنة 2005.

كما نشير إلى أن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، قد أسهم بشكل كبير في زيادة قوتها الاقتصادية، هذا الدخول الذي لم يكن متسرعاً، بل أخذ أشواط متعددة من المفاوضات، بدأت مع "الغات" ثم منظمة التجارة العالمية، على مر سنوات عديدة، عملت خلالها الصين على إصلاح تجارتها الخارجية، وحرصت على صياغة نظام دولي تجاري أكثر ملاءمة لأهدافها، وهذا من أجل امتلاك المزيد من الفرص الجديدة وتحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي، وفتح المزيد من الأسواق أمام منتجاتها، وتقف الدراسات الاستشرافية اليوم عاجزة حول المال الاقتصادي للصين، بين متفائل يرى بأنها لو استمرت على هاته الوتيرة من النمو سوف تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم في حدود سنة 2040، وبين من يرى بأن قوتها الاقتصادية سوف تنحصر في القارة الآسيوية، لاستحالة محافظتها على هاته الوتيرة التنموية خلال العقد القادمين (14).

والملاحظ أن الاهتمام الدولي بالصين لم يعد فقط مركزا على قوتها العسكرية، بل أصبح يركز على المكانة الاقتصادية، التي تعززت بالاستقرار السياسي، خاصة بعد كسب الصين ودعواها التقليدي في الحرب الباردة الأ وهو روسيا، والتي أصبحت المصدر الأول لتسليح الصين، وتطورت علاقاتها في إطار ما يسمى باستراتيجية التعاون الجوي، التي انصبت على تجاوز الخلافات الحدودية، وزيادة التبادل التجاري، وهو ما انجر عنه كذلك شعور موحد بانتقاد الدور الأمريكي المهيمن، مما جعل للصين على المستوى الدولي حليفا روسيا يعمل لصالحها فيما يتصل بالعديد من القضايا الدولية.

وبالموازاة مع ذلك فإن الصين لها علاقات اقتصادية جد ممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد السوق الرئيسي للمنتجات الصينية، علما أن الصين تحقق ما يفوق 70 مليار دولار سنويا كفائض تجاري مع الولايات المتحدة، مما يجعل هاته الأخيرة دائما تنظر للعلاق الآسيوي على أنه الند الوحيد المستقبلي، فيما يخص التنافس على مناطق النفوذ، خاصة بعد استعادة الصين لهونغ كونغ ثم ماكاو، وتايوان في مرحلة لاحقة (15).

### رابعا: اليابان القوة الاقتصادية الثانية في العالم

بعد الحرب الباردة، وبعدم أصبحت القوة الاقتصادية هي المحدد الرئيسي المتحكم في مسار العلاقات الدولية، نجد أن اليابان تعتبر أحد الفواعل الأساسية في النظام الدولي الجديد، على اعتبار أنها ثاني قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح اقتصادها يؤثر بشكل حاسم في المؤسسات المالية الدولية الكبرى، يضاف إلى ذلك أن اليابان تمتلك

قاعدة صناعية وتكنولوجية قادرة على انتاج ترسانة عسكرية بما فيها أسلحة الدمار الشامل، ولا أدل على ذلك من أنها اليوم ومن خلال امكاناتها التقنية والتكنولوجية قادرة على صد أي عدوان عسكري دونما حاجة لأي مساعدة، وقد حققت اليابان فعليا اكتفاء ذاتيا بنسبة 100% من الدبابات المدفعية، والأسلحة الخفيفة والذخيرة، و92% من القطع البحرية، و75% من الطائرات الحربية، و55% من الصواريخ، أي أن الصناعة الحربية تكاد تفي بجميع احتياجاتها، دونما تركيز من اليابان على هذه الصناعة.

غير أن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية واضحة في جميع الحالات، فهي مبنية على تحالف استراتيجي وثيق، على الأقل في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية 2009، أي في ظل حكم الحزب الديمقراطي الليبرالي، كما أنه ومنذ تولي الحزب الديمقراطي الياباني المعارض بقيادة يكيو هاتوياما، لم يحدث أي تغيير في هذا التحالف الاستراتيجي، طالما يؤمن له غطاء مناسب من الصين، من خلال القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة على الجزر اليابانية وبعض الدول المحاذية. كما أن المكسب متبادل في العلاقة الاقتصادية اليابانية الأمريكية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر ثلاث مبادلاتها التجارية العالمية إلى اليابان، وتستحوذ على نصف الفائضات اليابانية التجارية واستثماراتها في الخارج، فإذا كانت اليابان في تبعية للولايات المتحدة في المجال العسكري، فإن هاته الأخيرة في تبعية للتكنولوجيا ورؤوس الأموال اليابانية.

وكخلاصة لما تقدم فإن اليابان لا يشكل قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على غرار أوروبا، فالتنافس على الصعيد الدولي موجود بين كل من أوروبا بقيادة ألمانيا، واليابان، والصين، كقوى فاعلة في النظام الدولي الجديد، وليس بين هذه القوى والولايات المتحدة الأمريكية حتى بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وما لها من آثار إلى غاية سنة 2050(16).

## المحور الثالث: مجالات التنافس الغربي في المغرب العربي

هناك العديد من مجالات التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، غير أن أهم هاته المجالات، هي المجال الاستراتيجي الأمني والسياسي، وكذا المجال الاقتصادي(17)، وهذا ما سنحاول التركيز عليه في ما يلي:

### أولا: التنافس السياسي والأمني في منطقة المغرب العربي

سوف نتطرق في هذا المقام إلى الصراع الأمني بالدرجة الأولى، ثم ننتقل إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير، لنقف في الأخير على تداعيات التدخل العسكري في ليبيا، مركزين دائما على التنافس الأمريكي - الأوروبي في كل نقطة.

#### 1- التنافس الأمني الأمريكي - الأوروبي في منطقة المغرب العربي

بعدها كان التنافس في هذا المجال يدور بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وفرنسا خاصة بعد استقلال الجزائر، حيث أدى هذا التنافس إلى شلل كبير خصوصا في العلاقات الجزائرية المغربية، ولا تزال آثاره مستمرة ومؤثرة على مسار التكامل المغربي الذي ظهر فيما بعد(18)، غير أنه بعد فترة التسعينات وزوال الايديولوجيا الاشتراكية، انحصر التنافس في هذا المجال على كل من الاتحاد الأوروبي بزعماء فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، ونشير إلى أن التنافس على المنطقة المغربية لم يظهر إلا منذ بداية اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة المغربية في مطلع التسعينات، وهذا بسبب اكتشاف مصادر جديدة للطاقة في ليبيا والجزائر على وجه الخصوص، ويضاف إلى العامل الاقتصادي، العامل الأمني، متجسدا في فكرة استباق المخاطر والتهديدات الأمنية، التي قد تمس المصالح الأمريكية في المنطقة أو في أوروبا أو الشرق الأوسط والخليج، وقد زادت أحداث سبتمبر 2001 من هذا الاهتمام الاستراتيجي، حيث انحسر هامش التوافق الاستراتيجي الأمريكي الأوروبي، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميولا لتولي استراتيجيتها الأمنية في المنطقة بأدوات أمريكية، دون التخلي عن هامش التنسيق مع أوروبا عموما وفرنسا على وجه التحديد، لضمان المصالح المشتركة في منطقة المغرب العربي، وتبني هاته الهيمنة من خلال النقاط التالية:

- تمسك الولايات المتحدة الأمريكية الصارم بالسيطرة على مجال المراقبة الاستراتيجية المباشرة للبحر الأبيض المتوسط، باعتباره بوابة حيوية لمسرح عملياتها الرئيسي في الشرق الأوسط والخليج، وعدم استعدادها للتنازل عن هذا الدور لأوروبا في ظل المعطيات الاستراتيجية الراهنة.
- تكريس القضية الأمنية الأمريكية في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب من المنظور الأمريكي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وحرص الولايات المتحدة على تنفيذ العمليات بصفة مباشرة دون الوقوع في اعتبارات الاستراتيجية الأوروبية، ولو كان ذلك في مجالها الحيوي التقليدي، أي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.



إذا فإمكانية قبول توزيع الأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، غير مقبول في الإطار الاستراتيجي الأمني، وهذا خلافا لمجالات أخرى مثل الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى ذلك فإن الشراكة الأوروبية(التوافق) في المجال الاستراتيجي الأمني بمنطقة المغرب العربي لن تكون مستقلة عن السيطرة الأمريكية، وهذا ظل غياب إطار أمني موحد في أوروبا من جهة، وعدم قدرتها على حل أزماتها الأمنية الداخلية من جهة ثانية.

• إن رهان دول جنوب المتوسط على الشراكة الاستراتيجية مع منظمة الحلف الأطلسي سوف يعزز أكثر السيطرة الأمريكية في المنطقة، لا سيما في ظل الشراكة الاستراتيجية مع منظمة الحلف الأطلسي منذ سنة 2002، وقد شكلت مرحلة الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب منذ مطلع الألفية الجديدة، منعطفا استراتيجيا مؤقتا، لامتنعاص مخاوف الجنوب من فكرة الهيمنة الغربية لدول الشمال، وهذا بحكم تقاطع المصالح في هذا المجال، ويتوقع أن تطو هذه المخاوف على السطح بمجرد انقضاء أسباب الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب، واحتدام الصراع على المصالح الاستراتيجية السياسية والاقتصادية في منطقة المغرب العربي(19).

نقول إجمالاً إن التنافس الاستراتيجي الأمني في منطقة البحر الأبيض المتوسط محسوم للجبهة الأمريكية في مواجهة أوروبا، هاته الأخيرة التي وجدت نفسها مجبرة على الدخول تحت اللواء الأمريكي في المجال الاستراتيجي الأمني المتوسطي، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، في إطار الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وتؤكد هذا الأمر أكثر في وثيقة الأمن القومي الأمريكي سنة 2006.

## 2- مشروع الشرق الأوسط الكبير

في حديث له مع جريدة Le monde سنة 2005 عبر جيمس دولسي، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية، عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض حرباً ضد الإرهاب لتوسيع رقعة الديمقراطية إلى أطراف العالمين العربي والإسلامي التي تهدد الحضارة الليبرالية، وأن المشكلة الكبرى هي غياب نظام ديمقراطي واحد في العالم العربي، وعلى هذا الأساس النظري الإيديولوجي أطلق مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي دعا إلى إقامة أنظمة ديمقراطية بكل مكوناتها في المنطقة، متجاهلاً القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وقد وصف هذا المشروع بأنه علاج أمريكي بالصدمة، وتدخل أبوي لتولي أمر منطقة قاصر، ومشروع شراكة بدون شريك، وفزاعة أمريكية لإدخال الرعب في قلوب بعض الحكام العرب(20).

ولقد تم إعداد مشروع الشرق الأوسط الكبير من قبل فريق الرئيس بوش الابن، على هامش القمة التي جمعت قادة الدول الثمانية الأكثر تصنيعاً في العالم في جزيرة سي ايلاند بجورجيا من الثامن إلى العاشر من شهر يوليو/ تموز سنة 2004، تحت شعار شراكة من أجل المستقبل، وقد تم اعتماد هذا المشروع بناء على تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية بالعالم العربي(21)، الذي أشار إلى وجود نقائص على أصعدة ثلاثة هي: الحرية، المعرفة، وتمكين النساء، وهي معلومات لم تكن موجودة في التقرير الأمريكي، مما جعل الرئيس بوش يعيد صياغة التقرير ويطلق عليه اسم "مشروع الشرق الأوسط الكبير" (G M O)، ويتجه هذا المشروع إضافة إلى 22 دولة عربية إلى الدول الإسلامية التالية: باكستان، أفغانستان، إيران، تركيا، ويضاف إلى الكل الكيان الإسرائيلي، وهو العامل المحوري في هذا المشروع(22).

ولهذا المشروع الأمريكي، أهداف معلنه وأخرى خفية، ومن الأهداف المعلنه؛ محاربة الإرهاب، وضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وضمان تدفق النفط واستقرار أسعاره، وتأمين تدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي، وضمان أمن الأنظمة السياسية العربية والإسلامية الصديقة، أما الهدف الأساسي هو ضمن أمن الطفل المدلل (إسرائيل).

أما الأهداف الخفية للمشروع، فهي طمس الهوية العربية الإسلامية، وضمان الهيمنة على العالم خصوصاً العربي والإسلامي، الذي يحتوي بداخلة على أكبر جزء من الثروة النفطية العالمية، كما تضمن الولايات المتحدة الأمريكية بسط هيمنتها حتى على الدول الغربية، فهي تجر الدول الاقتصادية السبع الأخرى إلى هذا المشروع مفردة، بحيث يعمل الجميع في النهاية داخل الخطة الأمريكية وبقيادتها، وفي الأخير دمج إسرائيل في الشرق الأوسط الكبير(23)، ذلك أن الخلافات مع دول الجوار المعتدى عليها من قبل إسرائيل، يمكن أن تتجاوز في حال استقرار مشروع الشرق الأوسط الكبير، واندماج أغلبية الدول العربية والإسلامية فيه.

وهناك من يرى بأن واشنطن من خلال تجربة العراق، أيقنت أن التغيير الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج تخدم مصلحتها، هو ذلك التغيير الجماعي للدول العربية دفعة واحدة، وليس كل دولة على حده، وهذا ما حاول تجسيده هذا المشروع، إلا أنه أجهض بسبب عدم قبول العديد من الدول العربية والإسلامية، وحتى من الشركاء الأوروبيين أنفسهم، عند دخول المبادرة الفرنسية-الألمانية لإصلاح الشرق الأوسط، التي تنطلق هي الأخرى من هاجس الأصولية التي تزحف للسلطة، وتندر بتصدير أخطارها إلى العالم الحر عموماً والصفة الشمالية للبحر المتوسط على وجه الخصوص، وتذهب هذه المقاربة على الأقل من الناحية النظرية إلى أن القضاء على التهديدات الإرهابية والتصدي لها لا يكون من خلال العمل العسكري والأمني والتدخل السافر في شؤون الدول، إنما يكون عبر برنامج متكامل، (أمني، سياسي، اقتصادي)، عبر حوار حضاري جاد مع كل دول المنطقة، للكشف عن أسباب التطرف، كما أن المبادرة ترى ضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أن هذا الملف يعتبر أولوية استراتيجية للأوروبيين.

كما أن المقترح يرى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار موافقة الدول المعنية، في حين نجد واشنطن رفضت هذا الطرح على اعتبار أن دول المنطقة غير مؤهلة لذلك، وبعد أخذ ورد جاء التعديل الشكلي لبنود مشروع الشرق الأوسط الكبير، باستعمال عبارات دالة على أن الإصلاح نابع المنطقة في عبارة "نحن قادة الدول الثماني... نعلن تأييدنا لإصلاح ديمقراطي واجتماعي واقتصادي ينبع من تلك المنطقة"، أو عبارة "إن شعوب الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا لها تراث غني وثقافة قد قدمت الكثير من المساهمات المستديمة للحضارة الإنسانية" (24).

غير أن هناك من يذهب عكس هذا الطرح تماماً، ويعلق على مؤتمر قمة الثمانية بأنه بعدما تمت مناقشات واسعة للمبادرة الفرنسية-الألمانية، تم الإعلان على النسخة الأمريكية للمشروع، الذي يهدف أساساً إلى تقليص دور الدين في الحياة العامة بالمنطقة، على أساس أنه يمنع التطرف، أي ضرب المنظومة القيمية عند المسلمين، وهذا بإنتاج أنظمة علمانية تابعة بقشرة إسلامية، ويرى هذا الطرح أن المشروع قد بدأ تنفيذه من خلال تغيير الأنظمة السياسية القائمة من خلال انتفاضات شعبية، يتراءى للشعوب أنها هي التي أنجزت عملية التغيير، أي تجاوز الحساسيات تجاه الديمقراطية المصدرة على ظهر الدبابية الأمريكية، كما يجب استبعاد الشعارات المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية بذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية.

كما يهدف المشروع إلى إيصال الإسلاميين المعتدلين إلى سدة الحكم ممن ترضى عنهم السياسة الغربية، ضمن ما يسمى بالإسلام الديمقراطي المدني، الذي يقبل بحقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية السياسية والدولة المدنية، وبعبارة أخرى هو الإسلام الذي يصاغ كديانة روحية لا علاقة لها بالحياة. وللتعبير عن نجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير، على الأقل في خطواته الأولى، يقول كاتب الدولة الأسبق المكلف بالشؤون الخارجية هنري كسينجر، المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، في سبتمبر 2012، أن هناك "سبع دول عربية تمثل أهمية استراتيجية واقتصادية للولايات المتحدة، وكل الأحداث التي تجري في هذه الدول تسير بشكل مرضي للولايات المتحدة، وطبقاً للسياسات المرسومة لها من قبل". ويواصل صاحب هذا الطرح قوله أن ما يسمى بالربيع العربي بعد ثورة الياسمين، والثورة المصرية والليبية وغيرها، ما هو إلا الخطوة الثانية في مسار مشروع الشرق الأوسط الكبير، ويدلل على صحة هذه الفرضية بالعديد من الأحداث قبل وبعد الثورات العربية (25).

### 3- التدخل العسكري في ليبيا

لعل التدخل العسكري في ليبيا يعد من أبرز سمات التنافس الغربي في المنطقة المغاربية، والملاحظ في هذه القضية أن فرنسا تحديداً سارعت منذ البداية إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، حيث دفع بعد ذلك الرئيس السابق ساركوزي باتجاه التدخل العسكري في ليبيا، فيما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً متردداً في البداية، لعل ذلك يرجع إلى التبعات التي كانت تعاني منها جراء تدخلها في العراق وأفغانستان، أما بريطانيا فقد حاولت للحاق بركب التدافع الدولي في المنطقة وسعت للتقريب بين الموقفين الفرنسي والأمريكي، يضاف إلى ذلك أن بعض الدول الأوروبية أعضاء حلف شمال الأطلسي، مثل إيطاليا وتركيا وألمانيا واليونان قد اتسم موقفها بالتردد والغموض، وهو ما يعكس تضارباً وتعقيداً في الحسابات، ولعل كل هاته الحسابات تصب في خانة الحصول على موضع قدم في أرض غنية بالموارد الطاقوي، حيث لفرنسا أمل كبير عبرت عنه قبل وبعد إسقاط نظام القذافي، حول إعادة إعمار ليبيا، مما يفسح مجال الاستثمار أمام شركاتها، في حين أن الموقف الأمريكي كان متشككاً بين اتجاهات ثلاث، اتجاه أول تعبر عنه الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في الوصول إلى النفط الليبي، والموقف الثاني لوزارة الدفاع الأمريكية على لسان رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميرال مولن، الذي صرح بأن الوزارة لا تريد أن تخوض حرباً لمصلحة الشركات النفطية، أما الموقف الثالث، فجاء من إدارة الرئيس أوباما الذي كان يميل إلى رحيل القذافي، على الرغم من أن التفويض الدولي لا يشمل تغيير النظام في ليبيا (26).

وبغض النظر عن مدى شرعية التدخل المستند إلى القرار 1973(27)، حيث وسمت إجراءات تدخل الناتو بأنها شرعية لكنها ليست قانونية(28)، وبغض النظر عن الدولة التي انتصرت عسكريا أو سياسيا، فإن السؤال الذي يطرح بحدّة بعض مضي أكثر من سنة على هذا التدخل: من هو المستفيد الأكبر من هذا التدخل؟ هل هي قوات الحلف أم أبناء الشعب الليبي؟ وما هو مجال الاستثمار والإعمار الأجنبي؟ هل هو النفط أو الفرد الليبي؟ إذا فالانتفاضة الليبية على المحك، فإسقاط نظام دكتاتوري قد يكون أسهل بكثير من قيام نظام ديمقراطي حقيقي يمثل أمانى الشعب، فيجب أن لا تكون الإعانات الأجنبية أو الاستثمار فيها مبني على ابتزاز النظام الجديد على خلفية تقديم دعم جوي أو ميداني للانتفاضة، والتخوف اليوم ظاهر للعيان من خلال كتابات العديد من الفكريين(29)، من أن يتكرر سناريو العراق في ليبيا، فالتدخل الغربي لا يكون إلا تحقيق مصالحه، حتى وإن كان ذلك على حساب الوحدة والمصلحة الوطنية. غير أن هناك من يرى بتفاؤل بأن هذا الحراك الشعبي في كل الربع العربية، وسقوط العديد من الرؤوس الموالية للغرب، وخصوصا أمريكا، جعل من الغرب مترددا بخصوص ما كان دائرا في الساحات والميادين العامة، ولم يستطع حتى حماية أقرب الأنظمة الموالية له والتي تخدم مصالحه ومصالح إسرائيل على وجه الخصوص في هاته المنطقة، بل أن الإرهاب الذي سلطته الأنظمة باسم الإسلام، لا يجد عدوا يحاربه، خاصة إذا ما سلمت السلطة لم اختاره الشعب(30). غير أن الواقع اليوم يثبت لنا العكس، فها هي فرنسا تتدخل في مالي باسم مكافحة الإرهاب وتطلب مساندة بعض دول الجوار في ذلك، وقيل أيام قلائل سعى الغرب للتدخل في أزمة رهائن تيفنتورين في الجزائر، أيضا باسم مكافحة الإرهاب. حتى أن الدول العربية ليس لها القدرة على العيش في هذا العالم بغير تبعية للأنظمة الغربية، على الأقل من الناحية الاقتصادية، فتغيير النظام السياسي لوحده كافيا، بل لا بد من تغيير القيم الاجتماعية والثقافية، التي ظلت تمسح عبر قرون من الزمن سواء باحتلال عسكري أو فكري، ولا بد كذلك بالنهوض بالفرد العربي والاستثمار فيه، ثم يأتي الاستثمار وإعمار الأرض التي نحيا عليها، فالتغيير لا يكون من القمة، وإنما من القاعدة الشعبية.

## ثانيا: التنافس الاقتصادي في منطقة المغرب العربي

يعتبر المجال الاقتصادي أكبر مجال للتنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية لموارد المنطقة، ولعدد الأطراف المتنافسة في هذا المجال، وسوف نتطرق لأهم المتنافسين الاقتصاديين في هاته المنطقة من خلال ما يلي:

### 1- المغرب العربي في ميزان الشراكة الأورو-متوسطية

تعتبر أوروبا إلى وقت قريب لأهم شريك لدول المغرب العربي، سواء في إطار الشراكة الأورو - مغاربية أو الأورو - متوسطية، أي بدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، أو في إطار شراكات ثنائية، ولقد لعبت العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية والاقتصادية، دورا بارزا في الاهتمام المبكر بشؤون الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة ما تعلق منها بمنطقة المغرب العربي، حيث حاولت فرنسا منذ اتفاقية روما للسوق الأوروبية المشتركة سنة 1957 إشراك الدول المغاربية (تونس والمغرب) في المشروع المتوسطي، ثم إلحاق الجزائر بعد استقلالها من خلال اتفاقيات تجارية مع السوق الأوروبية المشتركة، وتم تجاهل ليبيا نسبيا، فيما ارتبطت موريتانيا باتفاقيات ياوندي ولومي الإفريقية، وانتهت المفاوضات بعقد اتفاق الشراكة سنة 1969 مع كل من تونس والمغرب، غير أن هذه الاتفاقيات اتسمت بمحدودية المدة، فكل اتفاق كان محدد بخمس سنوات، نجم عنه محدودية كذلك في النتائج، كما اتسمت هاته الاتفاقيات بتفضيلها للجانب التجاري على الجانب التنموي.

ثم جاءت المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1977 إلى 1990، التي عقدت فيها هي الأخرى عدة اتفاقيات لتكثيف العلاقات بين السوق الأوروبية والغرب العربي، وتميزت هاته الاتفاقيات بكونها أكثر شمولية من سابقتها، إذ تعدت الجانب التجاري إلى الجانب المالي، أين تم تقديم تسهيلات مالية لكل من تونس والجزائر والمغرب، وكذا تقديم خبرات تقنية وبادل المعلومات والخبرات في ميادين البحث، وإدخال بعض التعديلات على الرسوم والإعفاءات الجمركية لجعلها أكثر ملاءمة مع السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة، وغيرها من الجوانب، غير أن هذه الاتفاقيات أدت إلى تقادم تبعية دول المغرب العربي للمجموعة الأوروبية خاصة في المجال التجاري(31).

أما المرحلة الأخيرة، والتي بدأت منذ سنة 1994، وبالنظر إلى أن دول المغرب العربي في وضعها الاقتصادي لا تتماشى وطموحات المجموعة الأوروبية وأهدافها، فقد عمدت هذه الأخيرة إلى اشتراط إدخال إصلاحات هيكلية وتنظيمية وتشريعية مقابل دعم مالي خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999، وذلك من أجل تهيئة اقتصاديات المنطقة للانضمام إلى مناطق التبادل الحر، وأهم ما ميّز هاته المرحلة هو اتفاقية برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية، حيث كان لدول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي يومي 27 و28 نوفمبر 1995 لقاء تعاون بين 15 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و12 دولة شريكة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط منها: تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا. وكان من بين أهم أهداف هاته الشراكة:

- إقامة منطقة سلام واستقرار مشترك من خلال شراكة سياسية وأمنية.
- خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكة اقتصادية ومالية وغيرها.

حيث يتولى الاتحاد الأوروبي في المجال المالي والاقتصادي، العمل بفعالية ونشاط لتطبيق اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، وعلى الأخص تدعيم التحرير التجاري التدريجي، توفير الإجراءات اللازمة لزيادة إمكانيات جذب المنطقة للمزيد من المستثمرين، وكذا تشجيع التعاون الإقليمي الفرعي ودعمه، والتحرير التام لحركة رأس المال.

غير أن الاتفاق كسابقيه يصب في مصلحة الطرف الأقوى اقتصاديا وعدديا، إذ أن دول الاتحاد وصلت إلى 27 دولة، بينما دول الجنوب لا تتعدى 15 دولة، وهي غير قادرة على مواجهة تكاليف الإلغاء الجمركي، والتحرير الخارجي للتجارة وحركة رؤوس الأموال، خاصة بالنسبة للدول غير المنتجة للنفط، فجد أن ما يعادل 43% من المداخيل المغربية من الجباية الضريبية والجمركية، وتونس بنسبة 65%، أما موريتانيا فتصل النسبة إلى 53% (32).

يضاف إلى ذلك أن دخول الدول المغربية لم يكن جماعيا بل فرديا، بداية بتونس التي وقعت على اتفاق الشراكة كأول بلد متوسطي في 17 يوليو/تموز 1995، لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ في مارس 1998، ثم المغرب الذي وقع في فيفري 1996، لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ ابتداء من مارس 2000، وتأخرت الجزائر في التوقيع إلى غاية سنة 2000، وبذلك نستطيع القول أنه من الناحية الاقتصادية، تم استبدال مشروع الشراكة في إطار الاتحاد المغربي، بالمشروع الأورو-متوسطي، الذي لن تنال منه الدول المغربية إلا تبعية وأعباء أكبر (33).

## 2- مشروع الشراكة الأمريكية - المغربية

تعتبر مبادرة إيزنسات (34) للشراكة الأمريكية - المغربية كرد فعل مباشر على مشروع برشلونة الأورو - متوسطي، القاضي بإدماج المغرب العربي في الفضاءات الأورو - متوسطية بزعامة الاتحاد الأوروبي، حيث تم استثناء الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع، فبادرت هاته الأخيرة بمشروع إيزنسات الذي يهدف إلى تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغربية، وهذا في إطار استراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج من أجل تأمين أكثر للرأس المال الأمريكي، من خلال الاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية خاصة الطاقوية منها، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية منذ زوال خطر غريمها التقليدي، في هجمات معاكسة على مناطق نفوذ مست حتى مناطق حلفائها، وذلك لضمان هيمنة أكبر لاتصال ذلك بمصالحها الجديدة في المنطقة المغربية، وذلك بالسيطرة على منابع الغاز والبتترول، حيث نسجت علاقات متميزة مع الجزائر كدولة منتجة للطاقة، وأحكمت قبضتها على ليبيا عن طريق تهويل قضية لوكربي، وهكذا جاء تدرج السيطرة الأمريكية على الموارد الطاقوية في العالم من الخليج إلى بحر قزوين شمالا، ومن الخليج للمحيط غربا (35).

والهدف من هذا المشروع هو دعم الاقتصاد المالي والفني في هذه الدول من أجل الوصول إلى إقامة فضاء اقتصادي مغربي موحد، مندمج ومتكامل، يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة لاتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (ALENA) وترقية الشراكة بين المجموعتين المغربية والأمريكية. ولقد مثلت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المغرب العربي في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 نسبة 40%، حيث أن أغلبيتها تتصل بمشاريع صناعية باستثناء النفط، وذلك مقابل 20% بالنسبة لأوروبا (36).

وعلى العكس من المشروع الأوروبي، فإن أمريكا بدت مستعدة لإدماج كل دول المغرب العربي، بما في ذلك موريتانيا وليبيا، كما تعتبر أن إقامة منطقة تبادل حر بين هاته الدول، أمر ضروري لإقامة التبادل بينها وبين السوق المشتركة للتبادل الحر لأمريكا الشمالية.

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيد هذا الطرح، بتخصيصها لمبلغ 50 مليار دولار في يناير/كانون الثاني 2000 لتمويل مشاريع الشراكة مع دول شمال إفريقيا، ثم زيارة كاتب الدولة الأمريكي روبرت ماليت المكلف بالتجارة إلى عواصم المنطقة في بداية سنة 2000، وتبلورت صيغة لقاءات وزارية (1 + 3) ابتداء من أبريل/نيسان 2001، وتوسعت في ذات السنة إلى (1 + 4) بإضافة موريتانيا، وقد عبر السفير الأمريكي السابق لدى المغرب إدوارد غابرسيل على أن إنشاء سوق مغربية مشتركة هو أمل أمريكي، ذلك أن رجال الأعمال هناك سيكونون مهتمين بسوق قوامها من 80 إلى 90 مليون نسمة، بدلا من 10 مليون بتونس أو 30 مليون بالجزائر أو المغرب (37).

### 3- الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في دول المغرب العربي

لا بد من الإشارة بداية إلى أن المغرب العربي كوجهة اقتصادية صينية، جاء في خضم الاستراتيجية الصينية في إفريقيا عموماً، والتي تركز على الشق الاقتصادي بشكل كبير، إلا أن لها أبعاد استراتيجية أخرى، بداية من كسب الموقف الإفريقي بشأن ضم تايوان، وهذا من خلال جعل الاقتصاد التايواني مرتبط بشكل كبير بالأسواق الصينية، وكذا من خلال الضغط الدبلوماسي الخارجي على تايوان، وقد بدأت الصين في حصد هذه المكاسب، بداية من سنة 2004 أين استطاعت تحطيم العلاقات الدبلوماسية بين جنوب إفريقيا وتايوان، ثم بعده السينغال ثم ليبيريا في 2005. كما تحاول بيكين أن تكون لها سطوة على المستوى الأممي، وعلى هذا البعد الدبلوماسي يقول الجنرال الصيني كسيونغ غانغاي: "إن الدول الإفريقية تمثل بالنسبة للصين أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة"، ويلاحظ أن الغرض هنا واضح ذلك أن هذا البعد الأممي سوف يجنبها مسألة انتهاك حقوق الإنسان التي تستعمل كورقة ضغط ضدها. وهي من الدول المطالبة بتمثيل دائم للدول الإفريقية في مجلس الأمن، لمواجهة احتمالية حصول اليابان على هذا المقعد الذي تطالب به منذ قمة 1992 مع ألمانيا، خاصة أن اليابان قوة اقتصادية عالمية متواجدة بذات مناطق النفوذ الصيني، وهي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية (38).

وبالرجوع إلى الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا عموماً وفي المغرب العربي على وجه التحديد، نجد أن السوق الإفريقي حديث نسبياً بالنسبة للصين، غير أن السلع الصينية لقت انتشاراً ورواجاً كبيراً وسريعاً، بالنظر إلى توافرها مع القدرة الشرائية المتواضعة للمستهلك الإفريقي، وفي السنوات بين 2000 و2005 تضاعفت الصادرات الصينية إلى إفريقيا ثلاث مرات، أما الواردات الصينية من القارة السوداء فتركزت على النفط، حيث أن حوالي 60% من وارداتها من النفط المترکز في خليج غينيا.

فالصين بعدما كانت أحد مصدري النفط، إذ أنه في سنة 1985 بلغت صادراتها من هذه المادة 25% من إنتاجها النفطي، تحولت سنة 1990 إلى دولة مستوردة لهاته المادة، واحتياجاتها النفطية مرتفعة منذ ذلك الوقت بشكل كبير، خاصة أن احتياجاتها النفطية المؤكدة سوف تنتهي بحلول سنة 2018، وبالتالي سوف تحتاج الصين لتتويع مواردها البترولية لضمان نموها الاقتصادي، وعلى هذا حاولت الصين أن تنزع عن نفسها صفة الزبون الهامشي بمضاعفة استثماراتها في قطاع المحروقات الإفريقية عموماً، وفي الجزائر على وجه التحديد ومن خلال شركتي SINOPEC و CNPC التي عقدت اتفاقيات شراكة مع سوناطراك واستطاعت منذ سنة 2004، أن تظفر بحقوق البحث والاستغلال في حوض واد ميا، وعقد تجديد معمل تكرير البترول بسكيكدة سنة 2005، وبناء مصنع لتكرير البترول في حوض سباع في ولاية أدرار.

كما أن الشركة الجزائرية نافثال أنشأت مع شركة SORALCHINE، شركة مشتركة في يناير/ كانون الثاني 2006 تحت اسم NAFTACHINE، المتخصصة بتوزيع المواد البترولية المكررة، ووقود الطائرات والبنزين (39).

### 4- اليابان الوافد الجديد للاستثمار في إفريقيا

لقد سبق أن بينا المكانة الاقتصادية لليابان في العالم، مما يجعلها تحتاج إلى قدر كبير من الموارد الطبيعية التي لا تتوفر عليها أراضيها بحكم طبيعتها، فاليابان تعتبر إفريقيا خزانا مهما للحصول على هذه الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى كونها سوقاً استهلاكياً واسعة لتصريف منتجاتها في ظل التنافس الدولي الكبير في مجال بسط النفوذ على الأسواق العالمية.

ونستطيع القول بأن الاهتمام الياباني بإفريقيا ظل هامشياً إلى غاية سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث اقتصرت العلاقات اليابانية بالقارة السوداء على تقديم بعض المساعدات المالية، وإقامة عدد محدود من العلاقات الدبلوماسية والاستثمارات الاقتصادية، إلا أنه في بداية المنافسة الاقتصادية بنفس جديد في فترة التسعينيات من القرن الماضي، أولت اليابان اهتماماً متزايداً بإفريقيا، بداية من سنة 1989 أين استقدمت اليابان وفداً لمراقبة الانتخابات في ليبيريا بعد انتهاء الصراع بها، وأوفدت بعثات حكومية إلى كل من أنغولا سنة 1992، ونيجيريا سنة 1997، وبعثات عسكرية إلى موزمبيق سنة 1993، وفرقة عسكرية من تعداد 400 جندي إلى رواندا سنة 1994 في إطار جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام بهذا البلد.

وعلى الصعيد الاقتصادي قدمت اليابان مساهمات مالية قدرت بـ 600 مليون دولار بين سنتي 1994 و2000، لصندوق منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً، الاتحاد الإفريقي حالياً. وكان أول مؤتمر دولي لتنمية إفريقيا (TICAD) سنة 1993 بطوكيو، حدثاً مهماً جسّد بداية مرحلة جديدة في العلاقات اليابانية - الإفريقية، وعملت اليابان على توجيه الرأي العام العالمي لإفريقيا التي عانت الكثير من التهميش جرّاء اهتمام الغرب بأوروبا الشرقية في تلك الفترة، مما أدى إلى خفض المساعدات المقدمة لإفريقيا، وما ترتب عليها من زيادة في الصراعات الإثنية والعرقية، وكذا تفاقم أزمة اللاجئين والمشردين والجوع في إفريقيا.

وفي أكتوبر 1998 عقد مؤتمر طوكيو الثاني لتنمية إفريقيا، وزاد عدد الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المشاركة عن عدد تلك المشاركة في المؤتمر السابق، وتبنى هذا المؤتمر خطة عمل طوكيو لتنمية إفريقيا في القرن الواحد والعشرين، وسطر لهاته الخطة هدفين أساسيين هما: خفض معدلات الفقر، وإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

مع بداية الألفية الثالثة، أعلنت اليابان سنة 2002 إلغاء الديون المستحقة لها من الدول المثقلة بالديون، التي تعتبر الدول الإفريقية أهمها، وفي سنة 2003 انعقدت الدورة الثالثة للتيكاد، التي أعلنت خلالها اليابان عن توجهاتها الجديدة لمساعدة الدول الإفريقية، وأعلن الوزير الأول الياباني عن تخصيص مليار دولار لإعانة الدول الإفريقية خلال خمس سنوات في كل من قطاع الماء والصحة والتربية.

يتضح جليا مما سبق أن اليابان تعتمد في علاقاتها مع الدول الإفريقية على المساعدات الرسمية، التي بلغت قيمتها سنة 1999 نحو 15,3 مليار دولار، كما ازدادت عدد المشاريع والاستثمارات اليابانية في القارة، ومن أهم القطاعات التي تستثمر فيها؛ قطاع النقل، البنى التحتية للنقل، القطاع المنجمي، قطاع الخدمات، وتصدر اليابان من هذه الدول المواد الخام مثل القطن، المعادن والأخشاب، والمواد الطاقوية، خاصة أنها تعتبر من الدول ذات الاستهلاك الواسع لهذه المادة، بالنظر إلى حجم نشاطها الاقتصادي.

غير أن الاهتمام الياباني بالقارة الإفريقية لا ينحصر فقط في غناها بالمواد الأولية السابقة الذكر، بل امتد ليشمل قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة، يضاف إلى ذلك أن اليابان تعتبر إفريقيا مفتاحا أساسيا لديبلوماسيةها الدولية، وهذا من أجل احتلال مكان دائم بمجلس الأمن، الذي بدأ الاهتمام به كما أسلفنا منذ نهاية الحرب الباردة(40).

#### 5- الآفاق الاقتصادية في الدول المغاربية بعد الثورات العربية

هناك بعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية لبعض بلدان المنطقة في الوقت الراهن، إذ نجد أن إنتاج المواد الهيدروكربونية قد استعاد زخمه في ليبيا بعد الثورة، ليفوق كل التوقعات بوصول نسبة 90%، بالمقارنة بالفترة التي سبقت الصراع، ورغم الصعوبات التي تواجه البلاد في أعقاب الثورة إلا أن النشاط الاقتصادي يستعيد عافيته بشكل سريع بفضل ارتفاع إنتاج المواد الهيدروكربونية التي وصلت إلى 1,52 مليون برميل خلال سنة 2012، مقابل 166,000 برميل فقط خلال فترة الصراع سنة 2011. كما تشير إلى الانفراج الذي حدث بعد رفع نعض عقوبات الأمم المتحدة التي قضت بتجميد الأصول الليبية التي بلغتة 200 % من إجمالي الناتج المحلي لعام 2010، حيث أنه في نهاية 2011 أتيح للمصرف الليبي المركزي إعادة التأكيد على ربط سعر الصرف وتوفير سيولة بالعملية الأجنبية للبنوك التجارية، ورجوع النشاط المصرفي بذلك لطبيعته. كما أن هناك انخفاض في تضخم الأسعار الاستهلاكية بنسبة 10% خلال سنة 2012، ويتوقع أن تنخفض بنسبة 1% خلال سنة 2013.

غير أن السلطات الليبية تواجه العديد من التحديات لتحسين الاقتصاد وفرص الاستثمار منها؛ ضمان استقرار الوضع الأمني، والحد من عدم اليقين السياسي، وتحقيق تطلعات الثورة، والفرصة متهينة لليبيا على عكس الكثير من أنظمة الربيع العربي، فهي لا تحتاج إلى تمويل خارجي بفضل ثروتها الضخمة، خصوصا بعد رجوع الاستقرار للاقتصاد الطاقوي(41).

وتشير الإحصائيات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي إلى أن هناك نمو في إجمالي الناتج المحلي وفقا للجدول التالي

السنة	2006 - 2000 المتوسط	2010	2011	2012 التوقعات	2013 التوقعات
التغير السنوي، %	5,3	3,7	59,7 -	121,9	16,7

أما بالنسبة للجزائر فقد جاء في ذات التقرير(42) أنها حققت نمو في إجمالي الناتج المحلي مقبولا في السنتين الأخيرتين، ويتوقع أن يستمر هذا النمو في سنة 2013، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

السنة	2006 – 2000	2010	2011	2012	2013
التغير السنوي، %	4,1	3,3	2,4	2,6	3,4
المتوسط					
التوقعات					

أما بالنسبة لبقية الدول المغاربية غير المصدرة للنفط، فنلاحظ انخفاضاً في الصادرات الكلية من السلع، في كل من موريتانيا والمغرب وتونس، يعزى لعدة عوامل منها الخارجية؛ كالركود الاقتصادي في منطقة اليورو، وتباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة، وتراجع أسعار السلع الأولية عدا الوقود، أما الأسباب الداخلي فتشير إلى اختلال أنشطة التعدين في موريتانيا، وتواصل انخفاض قدوم السائحين في تونس منذ سنة 2010، بسبب الثورة التونسية والتخوف الأمني، ثم المغرب ابتداء من سنة 2012 بسبب الضعف الاقتصادي في أوروبا (43).

من خلال المعطيات السابقة، نشير إلى التنافس الاقتصادي وإن كان هو المحرك الأساسي للتنافس الدولي في المنطقة، إلا أنه سوف يأخذ بعين الاعتبار الوضع الأمني، بالنظر إلى عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة ككل، اضطرابات في العديد من المدن التونسية، عدم الاستقرار الأمني في ليبيا، المد الإرهابي في موريتانيا والجزائر وبنسبة أقل المغرب. يضاف إلى هذا الهاجس هاجس آخر هو عدم اليقين السياسي، ذلك أن الاستثمار في الدول النامية عموماً يرتكز على علاقات بأشخاص أكثر من ارتكازه على علاقات مؤسسية، وبالتالي فإن أي تغيير في النظام قد يصاحبه تغيير في النظرة الاقتصادية خصوصاً للشركات الاستثمارية الأجنبية.

## الخاتمة

من خلال العرض السابق، يتبين لنا أن التنافس الدولي في المنطقة المغاربية يحمل الكثير من الآثار السلبية، مثل التدخل في الشؤون الداخلية الأمنية والسياسية، وفرض القيود والشروط على الاقتصاد المغربي بما يجعله دائماً في تبعية للغرب عموماً، والتعامل بصفة انفرادية مع كل دولة من دول الاتحاد مما يزيد من التفرقة ويباعد الهوية بين الدول الشقيقة، ويؤسس لشقاق دائم يحول بينها وبين مسار التكامل. وعلى ذلك يقع على الشعوب المغاربية وأنظمتها العمل على تعزيز أو اصرر علاقات الترابط بينها، بالتركيز على ترسيخ الهوية الإسلامية العربية والتاريخ المشترك والثقافة والجغرافيا المتجانسة، والعمل على تجاوز الخلافات السياسية، خاصة تلك المنصبة على ترسيم الحدود وقضية الصحراء الغربية.

كما يجب على الدول المغاربية من الناحية الاقتصادية، التركيز على توسيع التجارة البينية وزيادة حجمها، وتبادل الخبرات في مجال التسيير، والاستثمار في العامل البشري، وتنمية طاقاته المعرفية، وتشجيع البحث العلمي. كما أنه في ظل التنافس الكبير في المجال الاقتصادي، على الدول المغاربية أن تعمل مجتمعة على الاستفادة من أحسن عرض اقتصادي في ظل هذا التنافس، وذلك من خلال المفاضلة بين هاته العروض واختيار العرض الذي يقدم منفعة أكبر وأشمل وأطول. وفي الأخير نشير إلى ضرورة الابتعاد عن الاقتصاديات الطاقوية، ومحاولة امتلاك التكنولوجيا التي تمكن الدول المغاربية خصوصاً الطاقوية من الاستثمار منفردة عن هيمنة الدول الاقتصادية.

### الهوامش

- (1) محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2011، ص 10. إبراهيم تيقموني، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي - الأمريكي أنموذجاً، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، (غير منشورة)، 2005، ص 17.
- (2) محمد الطيب حمدان، مرجع سابق، ص 11، 12. إبراهيم تيقموني، مرجع سابق، ص 18، 19.
- (3) مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط 03، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 21. محمد الطيب حمدان، مرجع سابق، ص 32، 33. إبراهيم تيقموني، مرجع سابق، ص 59.
- (4) عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1996، ص 28.
- (5) المحرر الاقتصادي، "ميزات الدول المغاربية الخمس هل تخدم الاتجاه التكاملي وتدفع نحو الوحدة؟"، مجلة المغرب الموحد، العدد 10، تونس: دار النشر للمغرب العربي، يناير/كانون الثاني 2011، ص 08. عبد الحميد براهيم، مرجع سابق، ص 126.
- (6) عبد الحميد براهيم، مرجع سابق، ص 30. بلخثير نجية، التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2012، ص 81 وما بعدها.
- (7) محمد الطيب حمدان، مرجع سابق، ص 34.
- (8) عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، باتنة (الجزائر): دار قاعة للنشر والتجليد، 2010، ص 52، 53.
- (9) المرجع نفسه، ص 57 وما بعدها.
- (10) هاني غنية، مسار التكامل الاقتصادي المغربي في ظل المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2011، ص 134، 135.

- (11) أمال حجيج، الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية دراسة حالة المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن، (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2012، ص 16.
- (12) محمد الطيب حمدان، مرجع سابق، ص 12 وما بعدها.
- (13) عبد الناصر جندي، مرجع سابق، ص 60 وما بعدها.
- (14) سمير قط، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط أنموذجاً، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2008، ص 38 وما بعدها.
- (15) عبد الناصر جندي، مرجع سابق، ص 71 وما بعدها.
- (16) المرجع نفسه، 65 وما بعدها.
- (17) هناك تناقض أيضاً في المجال الثقافي، وإن كان يطغى عليه الطابع الأوروبي والفرنسي تحديداً في منطقة المغرب العربي، أنظر: فاطمة حموتة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغربية، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2011، ص 109 وما بعدها. بلعيد منيرة، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، (غير منشورة)، 2005، ص 110 وما بعدها.
- (18) حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار هومه، 2010، ص 73 وما بعدها.
- (19) إبراهيم تيمونين، مرجع سابق، ص 53 وما بعدها. بلخير نجية، مرجع سابق، ص 157، 158. سعيد الهوسي، "مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية الأمريكية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 33، شتاء 2012، ص 45، 46.
- (20) جودي لامية، المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط: مشروع الشرق الأوسط الكبير، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (غير منشورة)، 2006، ص 70.
- (21) Human development report 2004, Published for the United Nations development program (UNDP), Oxford University Press, 2004 (21).
- (22) إسماعيل معارف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية: مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي، الجزائر: منشورات ANEP، 2009، ص 355.
- (23) جودي لامية، مرجع سابق، ص 70. بلخير نجية، مرجع سابق، ص 171 وما بعدها. محسن عوض وآخرون، "الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري (2001 - 2011)"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 388، السنة 34، جوان 2011، ص 56، 57.
- (24) جودي لامية، مرجع سابق، ص 76 وما بعدها.
- (25) إسماعيل معارف، مرجع سابق، ص 361، 362.
- (26) مقال انتزعت: "الخدعة الكبرى: الربيع العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير"، أطلع عليه بتاريخ: 03 فيفري 2013، على الموقع الإلكتروني [www.hizbuttahrir.org](http://www.hizbuttahrir.org)
- (27) محدي عبد الرحمن، "التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6402، 22 أبريل 2011. أطلع عليه في 30 يناير/ كانون الثاني 2013، على الموقع: [www.alelqt.com](http://www.alelqt.com).
- (28) القرار 1973 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته العلنية، المنعقدة في 17 مارس 2011، أنظر منشورات الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 1973، الوثيقة المرجعية: S/RES/1973(2011).
- (29) Michael W. Doyle, « The folly of protection is intervention against Qaddafi's regime Legal and Legitimate? », In Book: The new arab revolt, Foreign Affairs, The Council on Foreign Relations, 2011, PP 263-268.
- (30) خير الدين حسوب، "ليبيا... إلى أين؟ سقوط نظام القذافي... ولكن"، مقال في كتاب: "الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد لتغيير ديمقراطي"، ط 02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 273.
- (31) مهدي علي أبو فطيم، الربيع العربي: التورات في القرن الواحد والعشرين، لبنان: وسائل الإعلام العالمية للخدمات، 2001، ص 178 وما بعدها.
- (32) عبد الحميد براهمي، مرجع سابق، ص 388 وما بعدها.
- (33) لا تصنف موريتانيا ضمن دول جنوب المتوسط، لكنها تدخل ضمن التعاون الأور ومغربي، الذي تطور من الطرح الفرنسي من (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا + الجزائر، تونس، المغرب) (3 + 3)، ثم المبادرة الإيطالية بإشراك البرتغال وكل من موريتانيا وليبيا (4 + 5)، تم اكتمل المسار (5 + 5) بعد انضمام مالطا سنة 1990. إبراهيم تيمونين، مرجع سابق، ص 35.
- (34) إبراهيم تيمونين، مرجع سابق، ص 107 وما بعدها. زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات أورو-متوسطية، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2011، ص 118 وما بعدها.
- (35) مبادرة إيزنسات، نسبة لكاتب الدولة الأمريكي المكلف بالاقتصاد والشؤون الزراعية، ستويات إيزنسات في عهد الرئيس بيل كلينتون، الذي قام بجولة في المغرب العربي من 12 إلى 18 جوان 1998، حيث أطلق مشروع هذه المبادرة من تونس في 17 من ذات الشهر، بداية مع الدول الثلاثة: تونس، الجزائر، المغرب، وتعتبر هذه المبادرة برنامجاً إفريقياً يشجع الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا.
- (36) سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003، ص 167.
- (37) كاية رمة، العلاقات الأمريكية - الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2011، ص 126.
- (38) رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغربية، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2011، ص 122 وما بعدها.
- (39) سمير قط، مرجع سابق، ص 53 وما بعدها.
- (40) سمير قط، مرجع سابق، ص 99. أنظر أكثر تفصيلاً: سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، د س ن، ص 06 - 08.
- (41) لحسن الحسنائي، "التنافس الدولي في إفريقيا: الأهداف والوسائل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 29، شتاء 2011، ص 121، 124. أنظر كذلك: العربي، دور الطاقة في العلاقات المغربية الأوروبية: الجزائر - ليبيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص 169 وما بعدها.
- (42) سرحان شفيق وآخرون، "ليبيا مرحلة ما بعد الثورة"، تقرير صندوق النقد الدولي حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، 2012، ص 16.
- (43) بول كاشين وآخرون، "انتقال التداعيات الناتجة عن صدمة إجمالي الناتج المحلي في بلدان مجموعة الثلاث إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تقرير صندوق النقد الدولي حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، 2012، ص 34.
- (44) بادما خندولال وأوغستين رويتمان، "اقتصاديات التحول السياسي"، تقرير صندوق النقد الدولي حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، 2012، ص 40.
- (45) مجدي صبحي، "التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل 2011، ص 19، 20.